العنوان: أثر التحفظ المحاسبى في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة فى الاردن

المصدر: دراسات - العلوم الإدارية (الأردن)

المؤلف الرئيسي: حمدان، علام محمد مرسى

المجلد/العدد: مج 38, ع 2

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2011

الشهر: تموز- شعبان

الصفحات: 415 - 433

رقم MD: 186529

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: الاسواق المالية، التحفظ المحاسبى، جودة التقارير المالية، الشركات الصناعية المساهمة العامة، الاردن، البورصات، الاوراق المالية، أنواع التحفظ المحاسبى، المعايير المحاسبية، القوانين والتشريعات

رابط: http://search.mandumah.com/Record/186529

أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

علام محمد موسى حمدان*

ملخـص

تقدم هذه الدراسة دليلاً إضافياً حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أنها للمرة الأولى تلقي الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف جمعت الدراسة البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها من (50) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وللفترة 2001-2006 وباستخدام اختبار (Pooled Data Regression) واختبار (Logistic Regression). توصلت الدراسة إلى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما أنها وجدت علاقة مهمة إحصائياً بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي؛ جودة التقارير المالية؛ رأي مدقق الحسابات الخارجي؛ الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

المقدمـة

تشكل الشركات المساهمة كياناً اقتصادياً تتعارض فيه مصالح العديد من الأطراف ذات العلاقة بهذا الكيان، وتمثل التقارير المالية أداةً للربط بين هذه الأطراف، وإذا علمنا بأن هذه التقارير تعد من قبل أحد هذه الأطراف، وهي إدارة الشركة التي توصف، عادة، بعدم النزاهة وبتغليب مصالحها على مصالح حملة الأسهم والأطراف الأخرى، وحسب (Jensen and Meckling, 1976) فإن اتباع مبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية كان لتقليص هذه الفجوة بين المديرين وحملة الأسهم التي نشأت جراء اتباع نظرية الوكالة (Agency Theory)، التي خلقت مشكلة افتراق الملكية عن الإدارة.

ويستخدم مبدأ التحفظ المحاسبي بمعنى التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات، وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف وتأجيل الاعتراف بالايرادات (ياسين، 2008)، ويتضمن مبدأ التحفظ المحاسبي استخدام المعايير الأكثر صرامة لتغليب الاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسائر، على الأخبار الجيدة كالأرباح (LaFond and Roychowdhury, 2008)، ويرى Ball, Kothari and Robin (2000).

إن جوهر الشفافية يكْمن في التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لأنه يثير تساؤلاً حول جودة المعلومات المفْصح عنها من قبل الشركات، ويساعد في حل مشكلة عدم تماثُل المعلومات Information Asymmetry بين مديري الشركة ومساهميها، وبالتالي فإن قياس جودة الإفصاح يساعد في قياس مدى انفتاح خطوط الاتصال ودقتها بين الإدارة والمساهمين الحاليين والمتوقعين والجهات الرقابية (Mohan, 2007).

ولهذا فقد اهتم العديد من الأطراف بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية وجودة التقارير المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية، حيث كانت جودة التقارير المالية، ولا زالت، الشغلَ الشاغلَ للعديد من الأطراف التي تعتمد على هذه التقاير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، ولم يكن إقرار مبدأ التحفظ المحاسبي إلا جزءا يسيراً من الإجراءات التي اتخذَتْ لضمان جودة التقاير المالية وشفافيتها وتعبيرها عن واقع الشركة الفعلي، ومن هذه الجهود توصية هيئة الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange

* قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين. تاريخ استلام البحث 2009/12/20، وتاريخ قبوله 2010/11/25.

Commission (SEC) وبورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) والجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية الأمريكية National Association of Securities Dealers (NASDA) بتشكيل لجنة بلوريبون (Blue Ribbon Committee) (BRC) عام 1999م لتكون ردة فعل طبيعية للزيادة في تحريفات القوائم المالية، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في تموز عام 2002 قانون (Sarbanes- Oxley) الذي يصفه المحللون بأنه أهم وأشمل تشريع أمريكي منذ إنشاء (SEC) من ناحية تأثيره في الشركات العامة والمحاسبين المستقلين. ومن ضمن الإصلاحات الواسعة التي تضمنها القانون مسألة الإفصاح وتقديم التقارير المالية من جانب الشركات العامة، والتحكم المؤسسي (حمدان ومشتهى، 2010).

مشكلة الدراسة

تتمايز البلدان في تنظيمها للمعايير والمبادئ المحاسبية فبعضها يستخدم منهج تنظيم القطاع العام للمعايير المحاسبية وبعضها الآخر يستخدم منهج القطاع الخاص لتنظيم المعايير المحاسبية، وتسعى جميعها إلى توفير أكبر قدر من جودة المعلومات المحاسبية بما يفيد صناع القرارات على اختلاف أهدافهم، هذه المعلومات المحاسبية لا بد أن تكون متحفظة في اعترافها بالأرباح؛ حيث دعى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في مفاهيم القوائم المالية (Financial Statement Concepts) رقم (2) (SFAC No. 2) إلى أن أخطاء القياس الممكنة يجب أن تكون في اتجاه تخفيض صافي الدخل وصافي الموجودات وليس زيادتهما (FASB, 1980)، وفي دراسة مقارنة قام بها Ball et al., (2000) لسبع دول وجدوا أن الأرباح في الدول التي تعتمد تنظيم القطاع الخاص للمحاسبة أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الدول التي تعتمد تنظيم القطاع العام للممارسات المحاسبية. أما في الأردن، التي يغلب عليها منهج القطاع العام في تنظيم الممارسات المحاسبية فقد عمد المشرع الأردني إلى جملة من القوانين لضمان شفافية القوائم المالية ومصداقيتها وزيادة جودتها، ابتداء من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ذات الرقم (1) لعام 1998، وقانون البنوك رقم (28) لعام 2000، وانتهاء بتعليمات الإفصاح المحدثة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عام 2004. لذا تأتي هذه الدراسة لتقيم دور هذه القوانين والتشريعات في إلزام الشركات بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي وما لذلك من أثر في زيادة جودة التقارير المالية. وبناء عليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن التساؤلات التالية:

أ. ما مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالتحفظ عند إعدادها للقوائم المالية؟

ب. ثم ما أثر هذا التحفظ في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات؟

أهداف الدراسة وأهميتها

تأتي هذه الدراسة لتحقيق هدفين اثنين: يتمثل الأول في قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والثاني دراسة أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، وتكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الأردن باستخدام منهجية مختلفة، بالإضافة إلى تقديمها دليلاً إضافياً من الأردن حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية، وهو مالم تتطرق إليه الدراسات السابقة. إن قياس التحفظ المحاسبي في سوق عمان للأوراق المالية سيسهم في الكشف عن مدى كفاءة هذه السوق الناشئة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن تمتع التقارير المالية بالتحفظ في سوق ما يشير إلى تحقق فرضية كفاءة السوق (Efficient Market Hypothesis)، والتي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوافرة عنه في الوقت المناسب (ياسين، 2008).

الإطار النظري

التحفظ المحاسبي

كان التحفظ مفهوماً محاسبياً مثيراً للجدل في بداية القرن الماضي ولا زال كذلك حتى يومنا هذا، وبالرغم من الانتقادات الموجهة إلى هذا المبدأ إلا أنه يؤدي دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية (Watts, 2003b)، ويصف Basu, (1997) التحفظ على أنه أهم مبادئ التقييم في المحاسبة، وقد أثر في الممارسات المحاسبية منذ خمسمائة عام على الأقل. في خضم موجات الشك في التقارير المالية أصبح الالتزام بهذا المبدأ أساساً لتمايز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية، ومعياراً لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ مبادئها المحاسبية (حمدان، 2010).

تعريف التحفظ المحاسبي

التحفظ هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول؛ حيث ينطوي

التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح (LaFond and Roychowdhury, 2008)؛ إلا أن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى بخس متعمد للأصول أو الدخل (IASB frame work, 2005). بينما يرى Roychowdhury and Watts, (2007) أن التحفظ هو تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول.

تفسيرات التحفظ المحاسبي

قدم مصطفى، (2008) أربع تفسيرات للتحفظ هي: التفسير التعاقدي، وتفسير المقاضاة، والتفسير الضريبي، والتفسير التنظيمي، وهي كما يلي:

أ. التفسير التعاقدي للتحفظ: يعد التفسير التعاقدي المصدر الرئيس للتحفظ، ويقصد به التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في المنشأة كعقود الدين وعقود المكافآت؛ إذ تُعد شروط توزيعات الأرباح المنصوص عليها في عقود الدين دليلاً على التحفظ المحاسبي الذي يسعى اليه الدائنون لضمان عدم الإفراط في توزيعات الأرباح للمحافظة على حد أدنى من قيمة صافي الأصول لحماية قروضهم، وفي عقود المكافآت من غير مقاييس أرباح قابلة للتحقق، سوف يحصل المديرون كذلك على مبالغ أعلى مما يستحقون، مما يخفض من قيمة المنشأة، إلا أن الدخل المقاس بتحفظ سوف يقدم مكافآت أقل للإدارة بناء على الأداء الحالي ويؤجل مكافآت المشاريع المستقبلية لحينها.

ب. تفسير المقاضاة: تواجه الإدارة خطر التقاضي عند تضخيم الأرباح وصافي الأصول؛ لذا فإن الإدارة والمدققين لديهم حافز أكبر للالتزام بالتحفظ المحاسبي.

ج. التفسير الضريبي: إحدى تفسيرات التحفظ أن هناك ميلاً من الإدارة إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير متحققة؛ لذا يكون التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول هو السبيل لذلك.

د. التفسير التنظيمي: إن لتنظيم الأسواق والتعاملات المالية أثر مباشر في طبيعة الإفصاح المحاسبي، ذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي نشرتها هيئات الأوراق المالية. لقد أدى التنظيم إلى جعل المحاسبة أكثر تحفظاً، فالخسائر من تضخيم الدخل تظهر على نحوٍ أوضح من تجاهل مكاسب أو تخفيض الدخل؛ مما شجع المشرعين على وضع قوانين تخفض من الدخل وقيم الأصول وتزيد من الالتزامات.

أنواع التحفظ المحاسبي

هناك نوعان من التحفظ، الأول هو التحفظ المشروط Conditional وهو تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، أما الثاني فهو التحفظ غير المشروط Unconditional ويعني تخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية (Ball et al., 2005). وقد أُعيد تأكيد أهمية مبدأ التحفظ عبر إصدار مجموعة من المعايير التي تشمل قدراً كبيراً من التحفظ من بينها اصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) لمعيار الالتزامات الطارئة (1975) Accounting for Contingencies "SFAS 5"، ومعيار معاشات التقاعد (1985) Employer's Accounting for Pensions "SFAS 87"، ومعيار الانخفاض في قيمة الأصول (1995) Accounting for the Impairment of Long-Lived Assets "SFAS 121"، والمعيارين الدوليين (IAS 36) و(IAS 37) (السهلي، 2009).

جودة التقارير المالية

تعريف وأهمية تقرير مدقق الحسابات الخارجي

يلقى تقرير مدقق الحسابات الخارجي اهتماماً واسعاً من قبل العديد من الأطراف التي تسعى إلى تأكيد مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تستند عليها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، يعرف تقرير مدقق الحسابات على أنه "خلاصة ما توصل إليه مدقق الحسابات من خلال مراجعته وتعرف أنشطة الشركة وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعد التقرير الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق، ويعد رأي المدقق حول البيانات المحاسبية هو إعطاء قيمة وثقة في هذه البيانات المالية" (التميمي، 2006). إن إعداد مدقق الحسابات الخارجي لتقريره أمر ضروري ليبين فيه رأيه المحايد المستقل في القوائم المالية ككل؛ إذ يمثل التقرير خلاصة عمل المدقق الذي يقدمه إلى الهيئة العامة للمساهمين وإلى مراقب الشركات عن حالة الشركة المعنية وميزانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الأرباح؛ حيث تنبع أهمية تقرير مدقق الحسابات من عده وسيلة تخدم الكثير من الفئات المختلفة التي تستخدم القوائم المالية المدققة؛ إذ تولي هذه الفئات تقرير مدقق الحسابات عناية فائقة، وذلك بسبب اعتمادها عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وخططها الحالية والمستقبلية (عبدا ،

2007)، كما تنبع أهمية تقرير مدقق الحسابات من كونه الوسيلة التي يستطيع المدقق من خلالها التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية، كما يعد أحد المراجع الرئيسة التي يعتمد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق المدنية والجنائية (الذنيبات، 2006).

أنواع تقرير مدقق الحسابات من حيث إبداء الرأي

يمكن تقسيم ما يخرج به مدقق الحسابات الخارجي من رأي حول عدالة القوائم المالية إلى التقرير النظيف، وعدة أنواع تندرج تحت نوع الخروج عن التقرير النظيف، وهي كما يلي (مشتهى، 2008).

التقرير النظيف، والتقرير النظيف مع فقرة تفسيرية

أ. التقرير النظيف

يمكن النظر إلى تقرير المدقق النظيف بعده التقرير المعياري الذي يبين فيه المدقق أن البيانات المالية تعطى صورة حقيقية وعادلة أو تظهر بعدالة من جميع النواحي المادية من غير أن يكون هناك أي نوع من التحفظات أو التوضيحات الإضافية، وحسب (Arens et al., 2006) فإن إصدار مدقق الحسابات لتقرير نظيف قياسي يكون مرتبطاً بالشروط التالية: تم تضمين كامل القوائم المالية بعملية التدقيق، تم الوفاء بمعايير التدقيق بما فيها التأهيل العلمي والعملي والاستقلالية وبذل العناية المهنية المعقولة خلال جميع مراحل عملية التدقيق، تم جمع الأدلة الكافية والوفاء بمعايير العمل الميداني الثلاثة، تم عرض القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وأخيراً لا يوجد أية ظروف تستدعي إضافة فقرة تفسيرية أو تعديل في التقرير.

ب. التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية

حيث يتم هنا إضافة فقرة شرح لتقرير المدقق النظيف، مع بقاء رأي المدقق نظيفاً، في حال وجود ظروف لا تؤثر في رأي المدقق، ويسمى التقرير في هذه الحالة تقرير المدقق النظيف مع فقرة شرح (Unqualified With Explanatory Paragraph Opinion). في بعض الحالات يعدل مدقق الحسابات على تقريره بإضافة فقرة شرح لتبيان أمر ما يؤثر في القوائم المالية، ويكون هذا الأمر موضحاً أصلاً في ملاحظات القوائم المالية ويركز المدقق عليه في تقريره، مع العلم بأن رأي المدقق في هذه الحالة لا يتأثر، ويضاف فقرة الشرح بعد فقرة الرأي في تقرير المدقق مباشرة (المعيار الدولي للتدقيق ذو الرقم 700، الفقرة ذات الرقم 30) و(المعيار الدولي للتدقيق ذو الرقم 701، الفقرة ذات الرقم 5).

الخروج عن تقرير المدقق النظيف

يتم الخروج عن تقرير المدقق النظيف عندما يرى المدقق حاجة إلى إضافة فقرة شرح للتقرير مع بقاء الرأي نظيفاً، كما يتم الخروج عن التقرير النظيف عندما يرى المدقق بأن هناك حاجة إلى إبداء رأي آخر غير نظيف في القوائم المالية، وأطلقت معايير التدقيق الدولية من خلال المعيار الدولي للتدقيق ذي الرقم (700) مصطلح الرأي المعدل لمدقق الحسابات للإشارة عن الخروج عن تقرير المدقق النظيف المعياري، ويشير المعيار الدولى للتدقيق ذو الرقم (700) والمعيار ذو الرقم (701)، إلى ضرورة إعطاء المدقق رأيا متحفظا أو رأيا سلبيا في حال وجود قيود على نطاق عمل المدقق، وكذلك إذا كان هناك اختلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية المختارة أو طرائق تطبيقها أو ملاءمة الإفصاح في البيانات المالية عندما تكون هذه الاختلافات جوهرية.

أ. الرأي المتحفظ

يتم إبداء الرأي المتحفظ عندما يستنتج المدقق عدم إمكانية إبداء رأي نظيف، وليس تأثير أي اختلاف مع الإدارة أو تقييد نطاق عمله شاملاً وجوهرياً لدرجة تتطلب إبداء رأيٍ سلبي أو عدم إبداء رأي، ويجب أن يتم إبداء الرأي المتحفظ على شكل استثناء لأمر ما.

ب. الرأي السلبي

يتم إبداء الرأي السلبي في حالة كون أثر الاختلاف مع الإدارة جوهرياً وشاملاً للبيانات المالية، لدرجة يستنتج فيها المدقق أن التحفظ وحده في التقرير ليس كافياً للإفصاح عن طبيعة الانحراف أو النقصان في البيانات المالية.

ج. الامتناع عن إبداء الرأي

يتم إصدار تقرير الامتناع عن إبداء الرأي في حالة كون الأثر المتوقع من القيود المفروضة على نطاق التدقيق جوهرياً وشاملاً، وبدرجة لا يتمكن فيها المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، وبالتالي لا يستطيع إبداء رأيه.

تعريف جودة التقارير المالية

بعد استعراض مفهوم تقرير مدقق الحسابات وأنواعه يمكن الآن تعريف جودة التقارير المالية؛ إذ يشير هذا المصطلح إلى خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية

وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة، في هذه الدراســة أستخدم تقرير مدقق الحسابات الخارجي متغيراً وكيلاً للتعبير عن جودة التقارير المالية؛ حيث يشير حصول الشركة على تقرير نظيف إلى ارتفاع جودة تقاريرها المالية.

الدراسات السابقة

كثُر الجدل حول مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية، إلى أن جاءت دراسة حمدان (2010) التي عمدت إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي للشركات الأردنية جميعها باستخدم نموذج Basu (1997)، توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات الأردنية، ووجدت أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة ياسين (2008) التي بينت أن البنوك هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية نظراً لطبيعة عملها، غير أن السهلي (2009) وجد أن القطاع المصرفي السعودي هو الأقل تحفظاً في سياساته المحاسبية، أما عن حجم الشركة وعلاقته بالتحفظ المحاسبي فقد وجد حمدان (2010) أن الشركات الكبيرة تتبع سياسات محاسبية متحفظة لتجنب التكلفة السياسية بينما لم يجد السهلي (2009) أثراً لحجم الشركة في درجة التحفظ المحاسبي، وخلافاً لما هو متوقع وجد حمدان (2010) أن الشركات الأردنية ذات المديونية المنخفضة هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية، بينما لم يكن لحجم المديونية أثر في التحفظ المحاسبي وفقاً لدراسة السهلي (2009) التي وجدت أن لتأسيس السوق المالية السعودية أثراً في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Labo and Zhou (2006) من أن متطلبات هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قد أسهمت في زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

يوصف قانون Sarbanes-Oxley بأنه أهم تشريع أسهم في دعم التحكم المؤسسيCorporate Governance مما أسهم في زيادة التحفظ المحاسبي Labo and Zhou (2006) وهذا ما توصلت إليه دراسة Lara et al. (2007) أن التحكم المؤسسي يسهم في زيادة درجة التحفظ عند إعداد التقارير المالية، وكذلك فقد وجد Krishnan and Visvanathan (2008) أن لخبرة لجنة التدقيق إحدى أركان التحكم المؤسسي أثراً في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، غير أن ياسين (2008) لم يجد أثراً للتحكم المؤسسي في العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتحسين جودة الإفصاح.

إن من فوائد التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية: تقليل الحوافز الانتهازية للمديرين عند إعلانهم عن نتائج متفائلة، ويزيد من مراقبة العقود، ويقلل من تكاليف التقاضي (Watts 2003a, b; Ball and Shivakumar 2005)، وترتبط الحاجة إلى التحفظ المحاسبي بالحاجة إلى زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية (Hellman, 2008) حيث إن التحفظ في الإعلان عن النتائج الجيدة للشركة سيزيد المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل.

ظهرت الحاجة إلى التحفظ مع ظهور نظرية الوكالة (Agency Theory) (Basu, 1997)، وذلك لحل المشكلات التي قد تنشأ بين المديرين وحملة الأسهم، جراء الفصل بين الإدارة والملكية، لذا افترض أن التقارير المالية التي تصدرها الإدارة هي متحفظة (Ball et al., 2000; Watts, 2003a)، فقد يعمد المساهمون إلى تخفيض رواتب المديرين من أجل تعويض الفرق الذي قد ينشأ من جراء تغليب المديرين لمصلحتهم الشخصية، ولتجنب ذلك قد يلجأ المديرون إلى تقديم أرقام أكثر تحفظاً كدليل على عدم تغليب مصالحهم الشخصية (Watts and Zimmerman, 1986)، وكذلك فإن LaFond and Roychowdhury, (2008) وجدا أن انخفاض نسبة ملكية الإدارة لأسهم في الشركة من شأنه أن يزيد من مستوى التحفظ المحاسبي، وتتفق هذه النتيجة مع منطق أن زيادة ملكية الإدارة لأسهم داخل الشركة من شأنه أن يدفعهم للإعلان عن نتائج أكثر تفاؤلاً تغليباً لمصالحهم الخاصة.

كانت هذه الدراسات التي بحثت في قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، أما عن أهمية التحفظ المحاسبي فقد وجد ياسين (2008) أنه يسهم في تحسين جودة الإفصاح، وكذلك فإن هناك علاقة عكسية بين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية كمقياس للتحفظ وجودة الإفصاح(Paprocki and Stone, 2004)، وكان Penman and Zhang (2002) قد وجدا أن للتحفظ المحاسبي أثراً في جودة الأرباح.

أما عن دور التحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة عقود الدين (Debt Contracts) فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأكيد أن التحفظ المحاسبي يساهم في زيادة فاعلية عقود الدين من خلال زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ (Watts, 2003b; Ball and Shivakumar, 2005; Ball al et., 2008)، فالتحفظ المحاسبي يضمن للدائنين سياسات أكثر صرامة في الاعتراف بالأرباح، وبالتالي الحد من توزيع الأرباح مما يتيح للشركة فرصة أكبر لسداد

التزاماتها، غير أن Gigler at el., 2009 يرون أن التحفظ المحاسبي يقلل من كفاءة عقود الدين؛ إذ يعمل على تغيير محتوى المعلومات المحاسبية ويقلل من احتمال قدرتها على التنبؤ بالمستقبل.

العديد من الباحثين درسوا جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها، فقد وجد حمدان ومشتهى (2009) أن لحجم لجنة التدقيق أثراً إيجابياً في تحسين جودة التقارير المالية، وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة (Felo et al., 2003) التي تَعد أن حجم لجنة التدقيق يرتبط إيجابيا بجودة التقارير المالية، وكذلك تعزز ما توصلت إليه دراسة (Lin et al., 2006) من أن كبر حجم لجنة التدقيق سيمنحها فعالية كبيرة لممارسة دورها الرقابي والإشرافي على نحو يطور ويحسن من جودة التقارير المالية، ودراسة (Huang (2005 من حيث إن هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وإعداد التقارير المالية التي تحتوى على غش وتحريف، وكذلك فإن للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق أثراً إيجابياً في جودة التقارير المالية (حمدان ومشتهى، 2010) إذ إن الشركات التي لديها لجنة تدقيق يمتاز أعضاؤها بالخبرة والمعرفة المالية والمهنية أقدر على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وحدوث التلاعبات والتضليل في القوائم المالية (Saleh et al., 2007) حيث يرى Mcmullen and Raghunandan (1996) أن الشركات التي لا تواجه مشكلات في التقارير المالية، على الأرجح، يمتلك لجان التدقيق فيها خبرة مهنية محاسبية أكثر من تلك الشركات التي تتلقى تقارير متحفظة وتعاني مشكلات عديدة في تقاريرها المالية.

إن الملكية المرتفعة لأعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة ترتبط بتخفيض جودة التقارير المالية وزيادة احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ بسبب عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية (Martinez and Fuentes, 2007) حيث إن ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة يرتبط ارتباطا إيجابيا بممارسة إدارة الأرباح (Yang and Krishnan, 2005)، بينما لا تؤثر استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تأثيرا ذا دلالة إحصائية في جودة الأرباح والتقارير المالية (Lin et al., 2006)، وتُعد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة (Luohe et al., 2008). أما عن جودة التقارير المالية في الأردن فقد أثبت (العدوان، 2009) جودتها وقدرة مهنة التدقيق في الأردن على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية وعكسها في تقرير مدقق الحسابات.

أما الدراسة التي بين أيدينا فهي تتميز كونها تعمل على بحث العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير التقارير المالية في الأردن، ومن المتوقع لها أن تقدم دليلاً إضافياً حول التحفظ المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وجودة تقاريرها المالية.

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وَعينَتُها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق (عمان) للأوراق المالية التي نشرت تقاريرها المالية للفترة من 2001-2006، وعددها (73) شركة، أما عينة الدراسة فتشمل جميع الشركات التي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة؛ بحيث لا تكون أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وقد بلغت (50) شركة.

فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة الحالية، تَم وضع الفرضيات التالية بصيغتها العدمية:

H_{01}: لا تتميز التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة مقبولة من التحفظ المحاسبي.

H_{02}: لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

نموذج الدراسة

تم بناء النموذج الرياضي التالي ليمثل العلاقة المفترضة بين التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع ولضبط العلاقة بينهما تم استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة، ما من شأنه ضبط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع وبيانها بصورتها الأقرب إلى الحقيقة.

$$\begin{aligned} QFR_{i,t} = {} & \beta_0 + \beta_1 AC_{i,t} + \beta_2 AT_{i,t} + \\ & \beta_3 Big5_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \\ & \beta_5 MANOWN_{i,t} \ \ \beta_6 Leverage_{i,t} + \\ & \beta_7 PR_{i,t} + \beta_8 ACMember_{i,t} + \\ & \beta_9 ACExperience_{i,t} + \ell_{i,t} \end{aligned}$$

حيث إن:

$QFR_{i,t}$: المتغير التابع، جودة التقرير المالي للشركة (i) في

السنة (t). وهو متغير وهمي (Dummy Variable).

β_0 : قيمة الثابت (Constant).

$\beta_{1...9}$: قيمة الميل (Slope) للمتغيرات المستقلة والضابطة.

$AC_{i,t}$: المتغير المستقل، درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركة (i) في السنة (t).

$AT_{i,t}$: المتغير الضابط الأول، دوران المدقق الخارجي للشركة (i) في السنة (t)، وهو متغير وهمي (Dummy Variable).

$Big5_{i,t}$: المتغير الضابط الثاني، حجم مكتب التدقيق للشركة (i) في السنة (t)، وهو متغير وهمي(Dummy Variable).

$Size_{i,t}$: المتغير الضابط الثالث، حجم الشركة (i) في السنة (t).

$MANOWN_{i,t}$: المتغير الضابط الرابع، نسبة الأسهم المملوكة من قبل مجلس الإدارة في الشركة (i) في السنة (t).

$Leverage_{i,t}$: المتغير الضابط الخامس، درجة الرفع المالي للشركة (i) في السنة (t).

$PR_{i,t-1}$: المتغير الضابط السادس، تقرير مدقق الحسابات للشركة (i) في السنة السابقة (t-1)، وهو متغير وهمي (Dummy Variable).

$ACMember_{i,t}$: المتغير الضابط السابع، حجم لجنة التدقيق للشركة (i) في السنة (t).

$ACExperience_{i,t}$: المتغير الضابط الثامن، الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق للشركة (i) في السنة (t).

$\ell_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

أسلوب قياس متغيرات الدراسة

يمكن توضيح أسلوب قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

جودة التقارير المالية: استخدم تقرير مدقق الحسابات الخارجي متغيراً وكيلاً (Proxy Variable) للتعبير عن جودة التقارير المالية؛ حيث يشير التقرير النظيف إلى ارتفاع جودة التقارير المالية، ولتجميع البيانات حول آراء مدققي الحسابات تم استخدام قاعدة البيانات المتوافرة لدى السوق المالية الأردنية للحصول على معلومات عن نوع الرأي المعطى لكل شركة من شركات العينة خلال فترة ستة سنوات، وتم تصنيفها وترميزها كما يلي:

رأي نظيف Unqualified opinion ويعطى الرقم (0).

رأي متحفظ Qualified opinion ويعطى الرقم (1).

التحفظ المحاسبي: لقياس مستوى التحفظ في التقارير المالية تم استخدام نسبة المستحقات الإجمالية إلى مجمل الأرباح، وتم حساب المستحقات الكلية وفقاً لدراسة Jain and Rezaee (2004) وJones (1991) المعتمدة قائمة التدفقات النقدية بحيث إن المستحقات الكلية هي الفرق بين الربح التشغيلي والتدفق النقدي التشغيلي $TACC_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i,t}$

معدل دوران المدقق الخارجي: تم قياس هذا المتغير من خلال عدد سنوات عمل المدقق في تدقيق الشركة نفسها.

حجم مكتب التدقيق: استناداً إلى دراسة (فرج، 2005) التي صنفت مكاتب التدقيق الخمس الكبرى في الأردن، تم استخدام المتغيرات الوهمية للدلالة على حجم مكتب التدقيق للشركة، بحيث إذا كان مكتب تدقيق الشركة من ضمن الخمس الكبار تعطى الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0).

حجم الشركة: تم استخدام القيمة الدفترية للشركة للدلالة على حجمها، ولإزالة أثر تباين الشركات في حجمها فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لأصول الشركة.

نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة: تم قياسها من خلال عدد الأسهم العادية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة إلى مجموع الأسهم المتداولة.

درجة الرفع المالي: وقد تم قياسها من خلال قسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول.

تقرير مدقق الحسابات للسنة السابقة: وقد تم استخدام المتغيرات الوهمية لقياس هذا المتغير، بحيث إذا استلمت الشركة تقريراً متحفظاً للسنة السابقة والحالية يعطى الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0).

حجم لجنة التدقيق: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال عدد الأعضاء اللذين تم انتخابهم من قبل مجلس الإدارة كلجنة تدقيق.

الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق: تم قياس هذا المتغير من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون شهادة في العلوم المالية والمصرفية (المحاسبة، إدارة الأعمال، المصارف، ...) على إجمالي الأعضاء.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمر عملية تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة بثلاثة مراحل أساسية تبدأ باختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف البيانات وانتهاء باختبار الفرضيات وتقدير نموذج الدراسة.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

يظهر الجدول (1) الاختبارات الضرورية للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتقدير نموذج الدراسة:

الجـدول (1) اختبارات صلاحية البيانات ونموذج الدراسة

المتغيـرات	Normal Distribution Jarque-Bera Test: J-B	Sig.	Time Series Stationarity: PP	ADF	Multicollinearity Collinearity Statistics: VIF	Tolerance
تقرير مدقق الحسابات	185.5	0.000	-8.3	-7.1	__	__
التحفظ المحاسبي	213894.1	0.000	-15.9	-6.9	1.0	1.0
معدل دوران المدقق	197.2	0.000	-7.5	-6.3	1.2	0.8
حجم الشركة	14345.1	0.000	-6.3	-4.0	1.2	0.8
نسبة الاسهم العادية المملوكة من قبل مجلس الإدارة	408.5	0.000	-6.6	-6.9	1.1	0.9
الرافعة المالية	3022.4	0.000	-5.3	-4.5	1.3	0.8
حجم لجنة التدقيق	5422.8	0.000	-5.9	-6.7	1.2	0.9
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	7.7	0.000	-5.9	-6.2	1.2	0.9
شركات التدقيق الكبرى في الأردن	__	__	__	__	1.1	0.9
تقرير مدقق الحسابات للعام السابق	__	__	__	__	1.3	0.7
Autocorrelation test			Homoskedasticity		F	6.703
Durbin-Watson	1.681		White test		Sig.	0.000

قيمة اختبار ADF المعلمي وقيمة اختبار PP غير المعلمي المجدولتين هما: عند مستوى دلالة إحصائية 1% هي 3.44- وعند مستوى دلالة إحصائية 5% هي 2.87-

قيمة F المجدولة عند 5% 4.08

عدد المشاهدات في كل متغير 300 مشاهدة.

الجـدول (2) الإحصاء الوصفي لجودة التقارير المالية

المتغيرات	السنـوات 2001		2002		2003		2004		2005		2006	
تقرير مدقق الحسابات الخارجي												
تقرير غير متحفظ (نظيف)	38	76%	37	74%	37	74%	36	72%	35	70%	38	76%
تقرير متحفظ												
تقرير متحفظ بسبب الشك في الاستمرارية	6	12%	8	16%	7	14%	6	12%	5	10%	5	10%
تقرير متحفظ بسبب حالات عدم التأكد	1	2%	1	2%	2	4%	4	8%	5	10%	3	6%
تقرير متحفظ بسبب عدم تطبيق مبادئ المحاسبة	5	10%	3	6%	4	8%	4	8%	4	8%	3	6%
تقرير متحفظ لأسباب أخرى	0	0%	1	2%	0	0%	0	0%	1	2%	1	2%
تقرير عكسي	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
تقرير يمتنع فيه المدقق عن إبداء الرأي	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
المجموع	50	100%	50	100%	50	100%	50	100%	50	100%	50	100%

اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعلمي للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، وتكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية اختبار J-B أكبر من 0.05 (Gujarati, 2003). من الجدول (1) يلاحظ أن احتمال J-B لجميع متغيرات النموذج هي أقل من 0.05 مما يعني عدم اقتراب بياناتها من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على هذه المشكلة تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي (Natural Log.) لبيانات هذه المتغيرات، وبما أن حجم العينة كبير فلن تكون مشكلة

عدم توزيع البيانات طبيعياً مؤثرة في صحة نموذج الدراسة.

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationarity

إن الأبحاث التطبيقية التي تستخدم السلاسل الزمنية - كما في الدراسة الحالية – تفترض استقرار تلك السلاسل، وقد ينشأ الارتباط الذاتي Autocorrelation في النموذج لأن السلسلة الزمنية التي تبنى عليها الدراسة غير مستقرة Non-Stationary (Gujarati, 2003). وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root المتضمن لاختبار Augmented Dicky-Fuller Test (ADF) المعلمي، واختبار Phillips-Person (PP) غير المعلمي، من الجدول (1) يلاحظ أن القيمة المطلقة لاختبار (ADF) المعلمي، واختبار (PP) غير المعلمي أكبر من القيمة المجدوله عند مستويي دلالة إحصائية 1% و5% مما يعني قبول الفرضية العدمية أن بيانات السلسلة الزمنية (2002-2006) هي مستقرة.

اختبار التداخل الخطي Multicollinearity

إن قوة النمـوذج الخطّي العام General Linear Model (GLM) تعتمد أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلّة Independency، وإذا لم يتحقّق هذا الشرط؛ فإن النموذج الخطّي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية التقدير (السيفو ومشعل، 2003)؛ وللتحقق من التداخل الخطي يتم استخدام مقياس Collinearity Diagnostics، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلّة، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF)؛ إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلّة، وقد بين (بشير، 2003) أن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (5) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطّي للمتغير المستقل المعني. من الجدول (1) يلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون ال (5) مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني مشكلة التداخل الخطي.

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

تم استخدام اختبار Durbin Watson (DW) وقد بين (بشير، 2003) أن نتيجة هذا الاختبار القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين (1.5 – 2.5)، من الجدول (1) يلاحظ أن قيمة D-W لنموذج الدراسة هي (1.681)، وهي نتيجة مثلى تدل على خلو نموذج الدراسة من الارتباط الذاتي.

اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي Homoskedasticity

أحد الافتراضات المهمة لنماذج الانحدار الكلاسيكي، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت (Homoskedasticity)، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر (عوض، 2000)، وإذا كان تباين الخطأ العشوائي غير ثابت (Heteroskedasticity)؛ حينها تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار (White)، الذي يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات (E-Views) بعد اكتشافه من خلال البرمجيات نفسها. من الجدول (1) وجد أن احتمال إحصائية (White) أقل من (0.05) وقيمة (F) مرتفعة؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية أن نموذج الدراسة يعاني عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) وهناك ثبات في تباين الخطأ العشوائي للنموذج (Homoskedasticity).

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جودة التقارير المالية:

من الجدول (2) يلاحظ أن نسبة تزيد على (74%) من التقارير المالية في الأردن هي تقارير ذات رأي نظيف (Unqualified opinion)، أما التقارير ذات الرأي المتحفظ (Qualified opinion) بسبب الشك في استمرارية الشركة (Substantial doubt about going concern) فقد شكلت ما يقارب 12% خلال فترة الدارسة، وأما التقارير ذات الرأي المتحفظ بسبب عدم التأكد (Uncertainties) فقد شكلت ما يقارب 5% وقد كان العام 2005 العام الأكثر في التقارير المتحفظة بسبب عدم التأكد، وما يقارب من 8% من تقرير مدقق الحسابات في الأردن كان متحفظاً بسبب عدم تطبيق المبادئ المحاسبية (Lack of consistent application of GAAP) أكثرها كان أيضاً في العام 2005، بينما شكلت الآراء المتحفظة لأسباب أخرى نسبة ضئيلة، ويلاحظ أن أكثر ما يكون التحفظ في التقارير المالية في الأردن بسبب الشك في الاستمرارية، بينما يلاحظ أن شركات العينة وخلال الست سنوات من فترة الدراسة، لم تتلق تقريراً معاكساً (Adverse opinion)، أو تقريراً يمتنع فيه المدقق عن إبداء الرأي (Disclaimer of opinion).

التحفظ المحاسبي

تشير الدراسات التي استخدمت المستحقات الإجمالية إلى الأرباح كمؤشر على مستوى التحفظ المحاسبي، إلى أن انخفاض هذه النسبة إلى أقل من الواحد يدل على وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية (ياسين، 2008)، من الجدول (3)، يلاحظ انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في السنوات 2001، 2005، 2006، كان أكثرها في العام 2005، وقد تميزت السنوات 2002، 2003، 2004 بمستوى مقبول من التحفظ في السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

الجـدول (3) الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات	السنـوات					
	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التحفظ المحاسبي	7.80	-15.68	-0.40	0.31	18.07	1.14
معدل دوران المدقق الخارجي	5.32	5.32	5.44	5.42	5.26	5.08
حجم الشركة	27,603,491	30,052,178	33,977,780	58,743,889	70,140,022	41,381,943
نسبة الأسهم العادية المملوكة من قبل مجلس الإدارة	16.15	16.51	16.33	16.33	14.47	13.29
الرافعة المالية	35.19	34.74	36.52	35.38	33.25	33.52
حجم لجنة التدقيق	3.04	3.04	3.04	3.04	3.04	3.04
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	0.42	0.44	0.44	0.44	0.44	0.43
شركات التدقيق الكبرى في الأردن	35	35	35	35	32	31
تقرير مدقق الحسابات عن العام الماضي	16	14	13	14	14	16

معدل دوران المدقق

يشير الجدول (3) إلى أن مدة خدمة المدقق الخارجي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هي بالمتوسط 5 سنوات، وهي مدة كبيرة قد تتسبب في فقد المدقق الخارجي لموضوعيته كما أشارت دراسة (حمدان ومشتهى، 2010) وقد تعمل على زيادة خبرة المدقق في الشركة مما يزيد من جودة التدقيق.

حجم الشركة

شهدت القيمة الدفترية (Book Value) للشركات الصناعية الأردنية زيادة متواصلة بنسب متزايدة حتى وصلت لأعلى قيمة لها في العام 2005 ثم انخفضت بنسبة 41% في العام الأخير من الدراسة.

نسبة الأسهم المملوكة من قبَل مجلس الإدارة

من الجدول (3) يمكن ملاحظة أن نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لا تتجاوز 16% خلال سنوات الدراسة، وقد كانوا أقل ملكية في العام 2006.

الرفع المالي

عند ملاحظة نسب الرفع المالي للشركات الصناعية الأردنية في الجدول (3) يتضح اعتماد هذه الشركات بنسبة كبيرة على الدين في تمويل أصولها، فهذه النسبة تقترب من 35% وقد شهد العام 2005 الاعتماد الأقل للشركات الصناعية الأردنية على الدين في تمويل أصولها.

حجم لجنة التدقيق

تُعد خصائص لجنة التدقيق من العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية ولهذا تم إدراج بعض هذه الخصائص ضمن نموذج الدراسة كمتغيرات ضابطة، من هذه الخصائص حجم لجنة التدقيق، وتقضى القوانين الأردنية ألا يقل حجم لجنة التدقيق عن ثلاثة أعضاء، من الجدول (3) يلاحظ أن متوسط حجم لجنة التدقيق للشركات الصناعية الأردنية يقترب من ثلاثة أعضاء في جميع سنوات الدراسة، مما يشير إلى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالحد الأدنى لأعضاء لجنة التدقيق.

الجـدول (4) اختبار الفرضية الأولى

التحفظ المحاسبي		One Sample T-Test Test of Hypothesis: Mean = 1			
		Mean	**Std. Dev.**	**t-statistic**	**Prob.**
السنة	2001	7.802	59.949	0.794	0.431
	2002	-15.684	76.449	-1.512	0.137
	2003	-0.400	3.020	-3.211	0.002
	2004	0.315	1.976	-2.403	0.020
	2005	18.074	132.852	0.900	0.373
	2006	1.140	6.747	0.146	0.885

t-Scheduled: at df 49, and confidence level of 95% = 1.684

خبرة أعضاء لجنة التدقيق

الخاصية الثانية من خصائص لجنة التدقيق التي تم الاستعانة بها كمتغير ضابط هي خبرة أعضاء لجنة التدقيق، من الجدول (3) يمكن ملاحظة أنه وفي العام 2001 كان 42% من أعضاء لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يمتلكون خبرة في العلوم المالية والإدارية، وازدادت هذه النسبة في الأربع سنوات التالية لتصل إلى 44% ثم هبطت إلى 43% في العام الأخير، وعلى أية حال تُعد هذه النسبة جيدة مما يشير إلى مقدرة هذه اللجان إلى القيام بمهامها.

شركات التدقيق الكبرى

من الجدول (3) يلاحظ أن 35 شركة من 50 شركة هي مجموع شركات العينة، وبنسبة 70% يتم تدقيق قوائمها المالية عن طريق شركات التدقيق الخمس الكبرى في الأردن، وذلك خلال الأربع سنوات الأولى من سنوات الدراسة، ثم انخفضت هذه النسبة في العامين التاليين لتصل إلى 62% في العام الأخير من الدراسة، وتدل هذه النسب المرتفعة على سيطرة شركات التدقيق الكبرى في الأردن على سوق عمل المهنة.

تقرير مدقق الحسابات عن العام السابق

يشير هذا المتغير إلى الشركات التي تلقت تقريراً متحفظاً للعام السابق والعام الحالي، وكما هو ظاهر في الجدول (3) فإن ما يقارب من 15 شركة من شركات العينة تلقت تقريراً متحفظاً لعامين متتالين، وهي تشكل 30% من العينة.

اختبار الفرضيات

بعد التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي، والقيام بوصف أولي لعينة الدراسة، تأتي المرحلة الأخيرة من تحليل البيانات وهي اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

H_{01}: لا تتميز التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة مقبولة من التحفظ المحاسبي.

من أجل قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية لشركات العينة تم استخدام نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح، وقد أشارت عدة دراسات مثل: (Lobo and Zhou, 2001) (Jain and Rezaee, 2004) (ياسين، 2008) إلى أن ظهور هذه النسبة بالسالب يشير إلى وجود مستوى من التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة، وكذلك فإن زيادة النسبة السالبة يشير إلى زيادة مستوى التحفظ. ويشير هذا إلى استخدام الشركة لسياسات اكثر تحفظاً عند الاعتراف بالأرباح والأصول، وباستخدام اختبار One Sample T-Test لاختبار الفرضية السابقة؛ حيث تم اختبار مدى اختلاف متوسط نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح عن (+1) لكل سنة من سنوات الدراسة، ويمكن التعبير عن هذه الفرضية رياضياً كما يلي:

الفرضية العدمية $H_0 : \mu = 1$، مقابل الفرضية البديلة $H_a : \mu \neq 1$، وتكون قاعدة القرار قبول وجود مستوى من التحفظ المحاسبي إذا كانت (t-test) سالبة وذات دلالة إحصائية وبتنفيذ هذا الاختبار لنسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح لكل سنة من سنوات الدراسة ظهرت النتائج

كما هي بالجدول (4). من هذا الجدول نلاحظ أن هناك عامين فقط هما (2003، 2004) كانت (t-Test) لهما سالبة وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى وجود مستوى من التحفظ المحاسبي لدى شركات العينة في هذين العامين، أما العام (2002) فقد كانت (t-Test) سالبة ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية، والأعوام (2001، 2005، 2006) كانت (t-Test) موجبة وليست ذات دلالة إحصائية مما يشير إلى عدم وجود تحفظ في السياسات المحاسبية لدى شركات العينة في هذه السنوات.

الجـدول (5) اختبار نموذج الدراسة

المتغيـرات	Expected sign	Coefficient	z-statistic	Prob.
التحفظ المحاسبي	+	0.004	3.161	0.002
معدل دوران المدقق الخارجي	+/-	0.127	0.569	0.569
شركات التدقيق الكبرى في الأردن	+/-	-0.369	-2.389	0.030
حجم الشركة	+/-	-0.259	-1.998	0.042
نسبة الاسهم العادية المملوكة من قبل مجلس الادارة	+	0.024	1.513	0.130
الرافعة المالية	+/-	0.028	2.305	0.021
تقرير مدقق الحسابات للعام الماضي	+	4.324	7.950	0.000
حجم لجنة التدقيق	+	1.323	2.263	0.012
الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق	-	-0.689	-1.733	0.043

z-Scheduled: at confidence level of 95% = 1.65

وحيث إن هناك عامين فقط تتميز تقاريرهما بالتحفظ المحاسبي فلا يمكننا رفض الفرضية العدمية، ونرفض الفرضية البديلة حيث لا تتميز التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بدرجة مقبولة من التحفظ المحاسبي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حمدان (2010) التي استخدمت نموذج Basu, 1997 لقياس مستوى التحفظ وتوصلت إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وكذلك دراسة السهلي (2009) التي بينت أن الشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية لا تتمتع بمستوى مقبول من التحفظ المحاسبي.

اختبار المتغيرات الضابطة والفرضية الثانية

تستخدم الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل وبيانها بصورتها الأقرب للحقيقة. وبما أن عينة الدراسة تتمثل في مجموعة من الشركات (50 شركة) وهي بيانات ذات طبيعة مقطعية (Cross Section Data) عبر مجموعة من السنوات (2001 – 2006)، وهي بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) إذن فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبما أن المتغير التابع هو متغير وهمي (Dummy Variable) فلا بد من استخدام اختبار (Logistic Regression). لذلك فقد تم ترتيب البيانات لتتناسب مع (Pooled Data Regression) ثم باستخدام برنامج (E-Views) تم تقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام اختبار (Logistic Regression)، وبذلك نكون قد جمعنا بين الاختبارين، ويظهر الجدول (5) اختبار نموذج الدراسة الأساسي.

اختبار المتغيرات الضابطة

دوران المدقق

يمكن للعلاقة الطويلة بين المدقق والعميل أن تؤدي إلى قلة الإبداع لدى مدقق الحسابات واتباع إجراءات تدقيق أقل صرامة (Shokley, 1982)، وهذا بدوره سوف يؤثر في رأي مدقق الحسابات بما يمثله من جودة للتقارير المالية، من الجدول (5) نلاحظ أن β للعلاقة بين مدة عمل مدقق الحسابات بالشركة والتقرير هي علاقة طردية، حيث إن زيادة مدة عمل المدقق بالشركة سيخفض من جودة التقارير المالية، غير أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدان ومشتهى (2010)

ودراسة (Knechel and Vanstraelen, 2007) التي أكدت على عدم وجود أدلة قاطعة على أن مدة عمل المدقق الخارجي في تدقيق الشركة نفسها تؤثر في جودة التقارير المالية؛ وحيث إن جودة التدقيق تتضمن عنصرين مهمين، هما: قدرة المدقق، واستقلالية المدقق، بحيث إن مدة خدمة المدقق يمكن أن تؤدي إلى زيادة قدرته، وفي ذات الوقت تقوض من استقلاليته (DeAngelo, 1981).

شركات التدقيق الكبرى

أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن لحجم مكتب التدقيق أثر في نوع رأي مدقق الحسابات (جودة التدقيق) كدراسة حمدان ومشتهى (2009) ودراسة (Martinez and Fuentes, 2007)، أما في هذه الدراسة فيظهر الجدول (5) أن β الخاصة بمتغير حجم مكتب التدقيق (شركات التدقيق الكبرى في الأردن) كانت سالبة مما يشير إلى أن الشركات التي يتم تدقيق قوائمها من قبل مكاتب تدقيق كبرى تتميز تقاريرها المالية بالجودة نظراً لما تحرص عليه مكاتب التدقيق الكبرى من اختيار لعملائها وتميزها بجودة تدقيق عالية، وقد كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، إذ إن شركات التدقيق الكبرى من العوامل التي تعمل على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي إصدار تقرير غير متحفظ.

حجم الشركة

أكدت دراسة Change and Walter, (1996) أن الشركات التي تتسلم تقريراً متحفظاً تتميز بصغر الحجم وقلة السيولة أكثر من الشركات التي تستلم تقريراً نظيفاً، وباختبارنا لأثر حجم الشركة في نوع تقرير مدقق الحسابات وجدنا أن العلاقة بين حجم الشركة وتلقي الشركة لتقرير متحفظ هي علاقة عكسية؛ إذ إن الشركات الكبرى هي الأقل تلقياً لتقرير متحفظ من الشركات الصغيرة وقد كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية في النموذج.

الأسهم العادية المملوكة من قبل مجلس الإدارة

إن احتمال استلام الشركة تقريرا متحفظا ينخفض مع زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة (Chen et al., 2001). حيث إن الشركات التي تتميز بنسبة ملكية مرتفعة لمجلس الإدارة في أسهم الشركة من شأنها أن تقوم بأعمال تتناغم مع مصالحها وإعداد القوائم المالية بطريقة تمكنها من جذْب المدقق إلى إصدار تقرير نظيف (Gul et al., 2001). وباختبار هذه العلاقة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية نلاحظ من الجدول (5) أن علاقة نسبة الأسهم المملوكة من قبل مجلس الإدارة بنوع رأي مدقق الحسابات كانت موجبة وليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني عدم تحقق هذه العلاقة في البيئة الأردنية، وهو ما يتعارض مع نتائج دراسات سابقة كدراسة حمدان ومشتهى (2010).

الرفع المالي

إن الشركات التي تعتمد على الديون بدرجة كبرى يكون احتمال تلقيها تقريراً معدلاً أو متحفظاً أكبر (Ballesta and Meca, 2005)، من الجدول (5) نلاحظ أن هذا المتغير ذو إشارة موجبة ودلالة إحصائية مما يتوافق مع الدراسات السابقة؛ إذ إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ذات المديونية العالية تنخفض فيها جودة التقارير المالية بتلقيها تقريراً متحفظاً.

تقرير مدقق الحسابات للعام السابق:

يعد تقرير مدقق الحسابات للعام الماضي أداة قرار مفيدة يعتمد عليها المدقق للتنبؤ بالرأي في السنة الحالية (Monroe and Teh, 1993, Bell and Tabor, 199dm)، ونلاحظ أن هذا المتغير كان موجباً وذا دلالة إحصائية بمعنى أن الشركات التي تلقت تقريراً متحفظاً في العام السابق تلقت أيضاً تقريراً بالنوع نفسه في العام الحالي مما يشير إلى أن نوع الرأي في العام السابق يعد مؤشراً عن نوع الرأي في العام الحالي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدان ومشتهى (2010) التي أجريت في البيئة الأردنية.

حجم لجنة التدقيق

توصلت دراسة Felo et al. (2003) إلى أن حجم لجنة التدقيق يرتبط إيجابيا بجودة التقارير المالية، مبررة ذلك بأن كبر حجم اللجنة يجعلها أكثر احتمالا لأن تُكرس كُلا من الوقت والجهد الكافيين لضمان المعلومات المفْصح عنها في القوائم المالية؛ حيث إن عملية التواطؤ بوجود عدد كبير من الأفراد تصبح أكثر صعوبة وتعقيداً (Kiger and Scheiner, 1997)، وقد أوصت لجنة بلوريبون (Blue Ribbon Commission on Audit Committees) بأن يكون حجم لجنة التدقيق من ثلاثة إلى ستة أعضاء، على ألا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء (NACD, 2000)، كما أوصت Arthur Andersen Global Best Practices بأن يكون حجم لجنة التدقيق بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء (Archambeaul and

(Dezoort, 2001)، وتنسجم القوانين الأردنية مع هذه التوصيات؛ إذ ألزمت بألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، ومن الجدول رقم (5) نلاحظ أن معامل حجم لجنة التدقيق ذو دلالة إحصائية في نموذج الدراسة، غير أنها موجبة مما يشير إلى أن زيادة أعضاء لجنة التدقيق فوق الحد المناسب قد يؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية في الأردن.

الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

إن نسبة أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرة في مجالي المحاسبة والإدارة المالية يرتبط ارتباطا إيجابيا بجودة التقارير المالية (Felo et al., 2003, Xie et al., 2003, Choi et al., 2004)، حيث إن هناك ارتباطاً عكسياً بين لجنة التدقيق التي تضم على الأقل عضوا يمتلك خبرة مالية وبين وجود تضليل وتحريف في القوائم المالية (Abbott et al., 2004)، بالإضافة إلى أن وجود المستوى العالي من الخبرة لديهم سيجعل لجنة التدقيق أكثر فعالية في حماية المدققين الخارجيين من الطرد أو القرارات التعسفية بحقهم (Carcello and Neal, 2003)، وقد تحققت هذه العلاقة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؛ حيث كانت الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ذات اشارة سالبة وذات دلالة إحصائية، مما يعني أن زيادة الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق سوف يقلل احتمال حصول الشركة على تقرير (متحفظ).

اختبار الفرضية الثانية

H_{02}: لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

تقوم فكرة الدراسة على فحص العلاقة الموجبة المتوقعة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، وباختبار هذه العلاقة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وجدنا أن هذه العلاقة كانت موجبة، كما تم توقعها كما هي ظاهرة بالجدول (5) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية، إذ إن انخفاض نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح التي تشير إلى التحفظ المحاسبي يتبعه انخفاض من التقرير المتحفظ (1) إلى التقرير غير المتحفظ (0)، وعليه نستطيع اثبات الفرضية البديلة التي تفيد أن اتباع التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند إعدادها للتقارير المالية يسهم في تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي وزيادة جودة التقارير المالية.

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرضيتين أساسيتين، في الفرضية الأولى حاولنا قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، باستخدام مؤشر المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح، أما الفرضية الثانية فقد عمدت إلى قياس علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية المعبر عنها بتحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي بنيت عليها التوصيات وهما كما يلي:

مناقشة النتائج

هناك اهتمام مستمر بموضوع جودة التقارير المالية وينبع هذا الاهتمام من كون تقرير مدقق الحسابات الوسيلة التي يستطيع المدقق من خلالها التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية، ومن اعتماد العديد من الأطراف على هذا التقرير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية، من هنا فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث في جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ثم لتبحث في دور التحفظ المحاسبي في تحسين جودتها. طورت الدراسة نموذجاً رياضياً يمثل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

أ. اختبرت الدراسة فرضيتها الأولى التي تسعى إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية، وقد استخدمت الدراسة نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح كمؤشر على مستوى التحفظ المحاسبي، وهي منهجية في قياس التحفظ المحاسبي تختلف عن ما استخدمته الدراسات السابقة في البيئة الأردنية؛ حيث يشير ظهور هذه النسبة بقيمة سالبة عبر مدة زمنية إلى استخدام الشركة لسياسات أكثر تحفظاً نحو تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح، وهي من جهة أخرى تشير إلى أن استمرار المستحقات هو أقل من استمرار التدفقات النقدية، وبالتالي فإن الأرباح هي اكثر تحفظاً وأكثر جودة. أشارت نتائج اختبار هذه الفرضية إلى أن عامين فقط هما (2002، 2003) تميزت تقاريرهما بالتحفظ المحاسبي لذا لا يمكننا رفض الفرضية العدمية من أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لا تتميز بالتحفظ المحاسبي، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسات سابقة كدراسة حمدان

(2010) والسهلي (2009) واللتين استخدمتا نموذج Basu, 1997 في قياس مستوى التحفظ المحاسبي وأظهرتا أن الشركات الصناعية تتميز بمستوى منخفض من التحفظ المحاسبي.

ب. الهدف الثاني من أهداف الدراسة كان وصف جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية، وقد استخدم التقرير النظيف مؤشراً على جودة التقارير المالية. بينت النتائج أن 74% من التقارير المالية هي تقارير ذات رأي نظيف، يليها التقارير ذات الرأي المتحفظ بسبب الشك في استمرارية الشركة، يليها التقارير ذات الرأي المتحفظ بسبب عدم تطبيق المبادئ المحاسبية وأقلها التقارير ذات الرأي المتحفظ بسبب حالات عدم التأكد. وعليه يمكن القول بجودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الاردنية، وقد أشارت النتائج إلى أن التحفظ في التقارير المالية أكثر ما يكون بسبب الشك في الاستمرارية بينما لم تتلق شركات العينة تقريراً معاكساً أو تقريراً يمتنع فيه المدقق عن إبداء الرأي، وهو أمر طبيعي، فهذا النوع من التقارير نادر الحدوث.

ج. أخيراً فقد تم اختبار نموذج الدراسة الذي مثل "جودة التقارير المالية" كمتغير تابع و"التحفظ المحاسبي" متغيراً مستقلاً، وقد تم تعزيز هذا النموذج بثمانية متغيرات ضابطة ما من شأنة ضبط العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل وبيانها بصورتها الأقرب للحقيقة. أظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية؛ هذا يشير إلى أن الشركات التي التزمت بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها لتقاريرها المالية تلقت تقريراً نظيفاً من مدقق الحسابات. إن للتدقيق الخارجي دوراً مهماً في إلزام الشركات باتباع أعلى درجات التحفظ المحاسبي في إعدادها لتقاريرها المالية، مما ينعكس إيجاباً على رأي مدقق الحسابات حول عدالة القوائم المالية.

د. في ثنايا الأهداف الرئيسية للدراسة، بحثت عدة عوامل من شأنها التأثير في جودة التقارير المالية، وقد اتخذت كمتغيرات ضابطة هي: دوران المدقق الخارجي، شركات التدقيق الكبرى، حجم الشركة، نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، درجة الرفع المالي، تقرير مدقق الحسابات عن العام السابق، حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للعوامل التالية في جودة التقارير المالية وهي: شركات التدقيق الكبرى: إذ أظهرت النتائج أن الشركات التي تم تدقيق قوائمها المالية، من قبل شركات التدقيق الخمسة الكبرى (Big5) في الأردن في الغالب تتلقى تقريراً نظيفاً، وهذا يشير إلى حرص مكاتب التدقيق الكبرى على اختيار عملائها وتميزها بجودة تدقيق عالية. حجم الشركة: إذ أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية كبيرة الحجم تتميز تقاريرها المالية بالجودة، ونادراً ما تتلقى تقريراً متحفظاً لما تحرص عليه هذه الشركات من الحفاظ على سمعتها. تقرير مدقق الحسابات عن العام السابق: فقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق للعام السابق وجودة التقارير إذ إن مدققي الحسابات يستعينون برأيهم للعام السابق كمؤشر على نوع الرأي في العام الحالي. الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق: أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في تخفيض احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، مما يزيد من جودة التقارير المالية، ويعطينا هذا دليلاً إضافياً حول الدور المهم للجان التدقيق في تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة والمدقق الخارجي، مما يعزز دور التدقيق الخارجي في إلزام إدارة الشركة بالمبادئ المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وهو ما يحسن جودة التقارير المالية. المجموعة الثانية من العوامل التي تم بحث أثرها في جودة التقارير المالية، وقد ظهر لها أثر سلبي هي: درجة الرفع المالي: فقد أظهرت النتائج أن الشركات التي يزيد نسبة اعتمادها على الديون في تمويل أصولها تنخفض جودة تقاريرها المالية ويزيد احتمال حصولها على تقرير متحفظ من مدقق الحسابات الخارجي. حجم لجنة التدقيق: تمشياً مع الدراسات السابقة أظهرت نتائج هذه الدراسة أن زيادة أعضاء لجنة التدقيق فوق الحد المناسب قد يؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية. أما علاقة نسبة الأسهم العادية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة فقد كانت سلبية لكنها غير ذات دلالة إحصائية، إن امتلاك مجلس الإدارة لأسهم الشركة قد يخفض من حيادهم ويدفعهم نحو تحريف القوائم المالية لتحقيق مصالح شخصية مما يدفع المدقق الخارجي إلى اصدار رأي متحفظ. وكذلك فإن دوران المدقق الخارجي كان ذا أثر سلبي غير ذي دلالة إحصائية؛ إذ

يمكن أن تؤدي زيادة مدة عمل المدقق داخل الشركة إلى قلة الإبداع واتباع سياسات تدقيق أقل صرامة، مما يخفض من جودة التقارير المالية.

التوصيـات

إن ما خرجت به هذه الدراسة من نتائج هي مؤشرات مهمة في سوق ناشئ كالسوق المالية الأردنية، بناء على هذه النتائج تقدم الدراسة التوصيات التالية لأصحاب القرار والمهتمين:

أ. نوصي الجهات المنظمة للمعايير المحاسبية في الأردن بوضع القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي، مما يسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية، ويسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية.

ب. نوصي سوق عمان المالية بتطوير مقياس للتحفظ المحاسبي، وجعل الالتزام بهذا المبدأ شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية، ذلك لتعزيز التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية لضمان مستوى أعلى من التحفظ، وهو ما سيسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وقدرتها على تقييم الوضع الحالي للشركة وزيادة قدرتها التنبؤية، وترشيد القرارات المستندة إليها.

ت. نظراً لما تتمتع به شركات التدقيق الكبرى في الأردن من جودة تدقيق عالية (انظر دراسة: أبو عجيلة وحمدان، 2010) وما لهذه الشركات من أثر في تحسين التزام الشركة بالمعايير المحاسبية ولما لذلك من أثر إيجابي في جودة التقارير المالية، فإننا نوصي بتحسين جودة التدقيق في شركات التدقيق الأردنية والدعوة إلى دمج شركات التدقيق صغيرة الحجم مما يسهم في زيادة كفاءتها.

ث. نظراً لما للجان التدقيق من دور مهم في تحسين جودة التقارير المالية وتحسين جودة الأرباح، فإننا نوصي بتفعيل دورها في الشركات الأردنية ومراقبة التزامها بمواصفات لجان التدقيق من حيث ضرورة توافر الخبرة المالية في أعضائها الذين لا بد أن يكونوا بين ثلاثة إلى ستة أعضاء حسب توصيات لجنة بلوريبون.

ج. نوصي بتطبيق قواعد التحكم المؤسسي في ما يتعلق بنسبة امتلاك مجلس الادارة لأسهم الشركة، وضرورة ألا تزيد هذه النسبة على الحد المسموح به؛ لما لذلك من أثر سلبي في جودة التقارير المالية.

المراجع

أبو عجيلة عماد، حمدان علام، 2010، أثرجودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 17، العدد 2، ص 277-319.

التميمي، هادي عباس، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية, الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

السهلي، محمد، 2009، التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 16، العدد 1. ص 1-17.

السيفو، وليد إسماعيل ومشعل، أحمد محمد، 2003، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

العدوان بكر، 2009، العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات وإدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات (الاختيارية) باستخدام نموذج جونز المعدل: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

بشير سعد، 2003، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.

حمدان علام، 2010، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، دراسة مقبولة للنشر.

حمدان علام، ومشتهى صبري، 2010، علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. المجلة العربية في المحاسبة، جامعة البحرين، دراسة مقبولة للنشر.

ذنيبات، علي، 2006، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق. عمان: عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

عبد ا ، خالد أمين، 2007، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عوض، طالب، 2000، مقدمة في الاقتصاد القياسي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان: عمادة البحث العلمي.

فرج، عبد النبي محمد، 2005، تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

مشتهى، صبري، 2008، تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

ياسين، محمد، 2008، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

Abbott, L., Parker, S. and Peters, G. 2004. Audit Committee Characteristics and Restatement. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23 (1): 69-87.

Archambeault, D. and Dezoort, F. 2001. Auditor Opinion Shopping and the Audit Committee: An Analysis of Suspicious Auditor Switches. *International Journal of Auditing*, 5 (1): 33-52.

Arens, A., Elder, R. and Beasley, M. 2006. Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. Eleventh Edition, New Jersey: Prentice Hall.

Ball, R., Kothari, S. and Robin, A. 2000. The Effect of International Institutional Factors on Properties of Accounting Earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 29 (1): 1-51.

Ball, R., Robin, A. and Sadka, G. 2005. Is Accounting Conservatism Due to Debt or Equity Markets? An International Test of "Contracting" and "Value Relevance" Theories of Accounting. Available at: www.ssrn.com.

Ballesta, J. and Meca, E. 2005. Audit qualifications Corporate Governance in Spanish Listed Firms. *Managerial Auditing Journal*, 20 (7): 725-738.

Basu, S. 1997. The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24 (1): 3-37.

Bell, T.B. and Tabor, R. 1991. Empirical analysis of Audit Uncertainty Qualifications. *Journal of Accounting Research*, 29 (1): 35-70

Carcello, J. and Neal, T. 2003. Audit Committee Independence and Disclosure: Choice for Financially Distressed Firms. *Corporate Governance*, 11 (4): 289-299.

Chang, Y. and Water, T. 1996. Qualified Audit Reports and Costly Contracting. *Asian Pacific Journal of Management*, 13 (1): 37-63.

Chen, C., Chen, S. and Su, X. 2001. Profitability Regulation Earning Management and Modified Audit Opinions: Evidence from China. *Auditing: Journal of Practice and Theory*, 20 (1): 9-30.

Choi, J., Jeon, K. and Prk, J. 2004. The Role of Audit Committee in Decreasing Earning Management: Korean Evidence. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 1 (1): 37-60.

DeAngelo, L. 1981. Auditor size and audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (1): 183-199.

Felo A., Krishnamurthy, F. and Solieri S. 2003. Audit Committee Characteristics and the Perceived Quality of Financial Reporting an Empirical Analysis. Working Paper, *School of Graduate Professional Studies*, Malven, Available at www.ssrn.com.

Gigler, F., Kanodia, C., Sapra, H. and Venugopalan, R. 2009. Accounting Conservatism and the Efficiency of Debt Contracts. *Journal of Accounting Research*, 47 (3): 767-797.

Gujarati, D. 2003. *Basic Econometrics*. Fourth Edition, McGraw-Hill.

Gul, F., Low, P. and Majid, A. 2001. Board Dominance in Family Owned Companies and Modified Audit Opinions in Hong Kong. Working Paper, Available at www.ssrn.com

Hellman, N. 2008. Accounting Conservatism under IFRS. *Accounting in Europe*, 5 (2): 71-100.

Huang, H. 2005. The Effects of Audit Committee Characteristics on Investors Perception of Financial Reporting. *Florida International University*, hhuan002@fiu.edu

Martinez, M. and Fuentes, C. 2007. The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical study in the Spanish context. *Corporate Governance*, 15 (6): 1394-1412.

Mcmullen, D. and Raghunandan, K. 1996. Enhancing Audit Committee Effectiveness. *Journal of Accounting*, 182 (2): 79-81.

Mohan, S. 2007. Disclosure Quality and its Effect on Litigation Risk. Available at: www.ssrn.com

Monroe, G. and Teh, S. 1993. Predicting Uncertainty Audit Qualifications in Australia Using puplicy available information. *Accounting and Finance Journal*, 32 (1): 79-106.

NACD (National Association of Corporate Directors). 2000. *Report of the NACD Blue Ribbon Commission on Audit Committees: a Practical Guide. Washington*. DC: The National Association of Corporate Directors and the Center for Board Leadership.

Paprocki, C. and Stone, M. 2004. Is the Quality of Critical Accounting Policy Disclosures Lower for Companies with High Information Asymmetry. Available at: www.ssrn.com

Penman, S. and Zhang, X. 2002. Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review,* 77(2): 1-33.

Roychowdhury, S. and Watts, R. 2007. Asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 44 (1): 2-31.

Saleh, N., Iskandar, T. and Rahmat, M. 2007. Audit Committee Characteristics and Earning Management: Evidence from Malaysia. *Asian Review of Accounting*, 15 (2): 147-163.

Shockley, R. 1982. Perception of Audit Independence: A conceptual Model. *Journal of Accounting , Auditing and Finance*, 5 (1): 126-143.

Watts, R. 2003a. Conservatism in accounting part I. Explanation and Implications. *Accounting Horizons*, 17 (1): 207-221.

Watts, R. 2003b. Conservatism in accounting part 2:

International Accounting Standards Board. 2005. Project: Conceptual Framework, IASB Meeting, London.

Jain, P. and Rezaee, Z. 2004. The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism. Available at: www.ssrn.com

Jensen, M. and Meckling, W. 1976. Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4): 305-360.

Kiger, J. and Scheiner, J. 1997. *Auditing.* Second edition, Boston, MA: Houghton Mifflin Company.

Knechel, W. and Vanstraelen, A. 2007. The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 26 (1): 113-131.

Krishnan, G. and Visvanathan, G. (2008). Does the SOX definition of an accounting expert matter? The association between audit committee directors' expertise and conservatism. *Contemporary Accounting Research*, 25(3): 827-858.

Labo, G. and Zhou, J. 2006. Did Conservatism in Financial Reporting Increase After the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence. *Accounting Horizons*, 20 (1): 17-34.

LaFond, R. and Watts, R. 2008. The Information Role of Conservatism. *The Accounting Review*, 83 (2): 447-476.

Lara, J., Osma, B. and Penalva, F. 2007. Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence. *European Accounting Review*, 16 (4): 727-755.

Lin, J., Li, J. and Yang, J. 2006. The Effect of Audit Committee Performance on Earning Quality. *Managerial Auditing Journal*, 21(9): 921-933.

Lobo, G. and Zhou, J. 2001. Disclosure Quality and Earnings Management. *Asia Pacific Journal of Accounting and Economics*, 8 (1): 1-27.

Luohe, L., Piot, C. and Thornton, B. 2008. Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality: Review and Synthesis of Empirical Evidence. Available at www.ssrn.com

Management and Corporate Governance the Role of the Board and the Audit Committee. *Journal of Corporate Finance*, 9 (2): 295-314

Yang, J. and Krishnan, J. 2005. Audit Committee and Quarterly Earning Management. *International Journal of Auditing*, 9 (1): 201-21.

evidence and research Opportunities. *Accounting Horizon*, 17 (4): 1-34.

Watts, R. and Zimmerman, J. 1986. Positive Accounting Theory. Upper Saddle River, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.

Xie, B., Davidson, W. and Dadalt, P. 2003. Earning

The Impact of Accounting Conservatism on Enhancement of Quality of Financial Reports: An Empirical Study on the Jordanian Industrial Corporations

Allam Mohammed Mousa Hamdan*

ABSTRACT

The study provides additional evidence about the level of accounting conservatism in the financial reports of Jordanian industrial corporations, and it examines the impact of accounting conservatism on improving the quality of financial reports. To achieve these objectives, the study collects the required data to examine its hypotheses from (50) Jordanian industrial corporations listed in Amman Stock Exchange (ASE), for the period of 2001-2006, and using (Pooled Data Regression) and (Logistic Regression) tests. The study reveals important indications about the low level of accounting conservatism in the financial reports coming from Jordanian industrial corporations. It also found significant statistically relationship between the increased accounting conservatism and improvement of the quality of financial reports, through improving the external auditor's opinion.

Keywords: Accounting Conservatism; Quality of Financial Reporting; Type of Auditor's Report; Jordanian industrial companies.

* Department of Accounting, College of Business and Finance, Ahlia University, Kingdom of Bahrain. Received on 20/12/2009 and Accepted for Publication on 25/11/2010.